

فترارات

(المادة الثالثة)

يشترط لمنح الترخيص أن توافر في مستغل المنشآت الشروط الآتية :

- (١) أن يكون محمود السيرة حسن السلوك .
- (٢) لا يكون قد صدر ضد حكم في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(المادة الرابعة)

في حالة المواجهة على الطلب يمتنع المستغل الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص ويعتبر مضى هذه المدة بغير صدور الترخيص رفضاً للطلب.

(المادة الخامسة)

يلزム مستغل المنشآت بما يأتى :

- (١) إخطار وزارة السياحة به ورقة من مقدى الإيجار المبرم بينه وبين السائح ومرفقاته .
- (٢) الحصول على توقيع السائح على قائمة محتويات المنشآت المعتمدة من الوزارة .
- (٣) تنفيذ جميع الرزامات الواردة بعقد الإيجار طوال مدة الإيجار .
- (٤) عدم تغيير محتويات المنشآة إلا بترخيص من الوزارة .

(المادة السادسة)

تعهد الوزارة بحملات لتفيد بها هذه المنشآت والترخيص الخاصة بها وذلك وفقاً للنموذج المعتمد لهذا الغرض والمتعدد من وكيل الوزارة لشئون الرقابة .

(المادة السابعة)

تسري على هذه المنشآت باعتبارها منشآت فندقية جميع أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرى ، ويعمل به من تاريخ نشره ما تحريراً في ٢٥ جانفي الأول سنة ١٣٩١ (٢٤ مارس سنة ١٩٧٦)

مهندس : مأمون نجيب إبراهيم

وزارة السياحة والطيران

قرار وزارى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦

بشأن تحديد الشقق المفروشة التي تعتبر منشآت فندقية وإجراءات الترخيص بها

وزير السياحة والطيران

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر الشقق المفروشة المخصصة بصفة دائمة لإقامة السائحين من المنشآت الفندقية الخاصة لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ؛

(المادة الثانية)

لا يجوز استغلال شقة مفروشة من الشقق المشار إليها بالمادة الأولى إلا بترخيص من وزارة السياحة بناء على طلب يقدمه المستغل يتضمن البيانات التالية :

(١) اسم مستغل المنشآة .

(٢) محل إقامته .

(٣) موقع المنشآة مبيناً به عنوان العقار الكائن به .

(٤) قائمة محتويات المنشآة من تسعين مصدراً على مسامن وزارة السياحة وسلم لمستغل إدراها للعمل بمقتضاه .

(٥) تحديد المسؤول عن إدارة المنشآة .

(٦) موافقة مالك العقار الواقع به المنشآة على قيام المستغل بتأجير الشقة من الباطن مفروشة في الحالات التي يوجب القانون فيها ذلك .